قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

جوليان أسانج

أمر مخزٍ ويدعو للشعور بالعار أن يطارد جوليان أسانج صاحب موقع ويكليكس الشهير، ويضيّق عليه، ولا يسمح له بمغادرة بريطانيا إلى الإكوادور التي منحته اللجوء السياسيّ. مخز لبريطانيا ولأميركا وللسويد ولكل الدول التي تحكمها نُظم ديمقراطية حقيقية ومع ذلك لم تحتمل جرأة وثورية هذا العصاميّ الذي أراد قلب آلية العمل الإعلاميّ رأساً على عقب، ونجح.

نشر أسانج "عمره أربعون سنة" في موقعه وخلال أشهر عدة فقط، بمساعدة خمسة صحفيين لا أكثر، مليون وثيقة سرية، أي أكثر بكثير مما نشرته الصحافة في كل العالم خلال قرون، منذ تأسيس الصحافة وإلى اليوم.

عمل جبار كهذا كان له أن يغيّر شكل ومضمون الإعلام في العالم، وأن يجعل من الصحافة لا سلطة رابعة كما يشاع بل يضعها في موقع جديد مبتكر، يصنع منها سيفاً مسلطاً على رقاب الساسة الذين سيبطل سحرهم مع افتضاح سرهم.

أسانج هو الذي كشف ونشر الفيلم الذي يظهر فيه جنود أميركان وهم يقتلون عراقيين أبرياء في مدينة الصدر بدم بارد.

أسرار السياسة وتجار الحروب مهددة بالانكشاف في عصر أسانج، العصر الذي تريد أميركا أن تنهيه بالضغط على بريطانيا لطرد هذا العبقريّ إلى السويد التي تريد تسليمه لأميركا، حيث من الممكن أن يواجه الإعدام على كرسيّ كهربائيّ بتهمة "التجسس لنشره برقيات دبلوماسية حساسة تمس الأمن الأميركي".

أهي الحرب التقليدية بين الحرية والمهنية؟ ربما لكنها هذه المرة سافرة دون قناع، حيث "المهنية" في أيدي أناس متنفذين يستخدمونها سلاحاً للتستر على انحطاطهم، والحرية مطلوب رأسها من قبل من يرفعها شعاراً ضدّ من يمارسها.

وهي ذاتها الحرب الألفية بين أصحاب "القانون" والمهيمنين عليه، ضدّ أطفال وقفوا أمام إمبراطور عار فالتقطوا صورة لعورته، فأسانج ألصقت به تهم "التحرش الجنسيّ" و"الاغتصاب" وتهم أخلاقية كهذه من شأنها أن تؤلب عليه عامة الناس الذين يريد أسانج أن يفتح أعينهم ويريهم الوحش الذي يلبس ثياب بشر. تهم أخلاقية تحمل صبغة غربية، وإلا لو كان أسانج عراقياً لألصقت به تهمة الانتماء للبعث المباد ولاجتث اجتثاثاً من على وجه الأرض.

لن تنتهي هذه الحرب بين من يملكون القانون ويحكمون باسمه ويحركونه بمرونة كيفما شاءوا حسب مصالحهم الضيقة، وبين من يريد أن تكون له فضيلة كشف اللطخة السوداء في ثياب الملاك، وتبيان مقدار الظلم حتى في أنظمة العدالة. لن يتوقف الصراع بين من يتباكون على "المهنية الإعلامية" ما دامت تنتج مواطنين صامتين مؤدبين لا يهشون ولا ينشون، وبين أولئك الأحرار الذين آمنوا مع غونتر غراس بأن "المواطن الجيد هو من يبقي فمه مفتوحاً".

إذا كان للإعلاميين الثوار اليوم في كل أنحاء العالم من مرجع فهو أسانج، وإذا كانت لهم قبلة يتوجهون إليها ومثال يقتدون به فهو موقع ويكليكس.

الحرية لمن يصنعها. الحرية لجوليان أسانج، والخزي لمالكي "القانون" و"المهنية"!

الطائفة ..كُتيب استخدام يومي

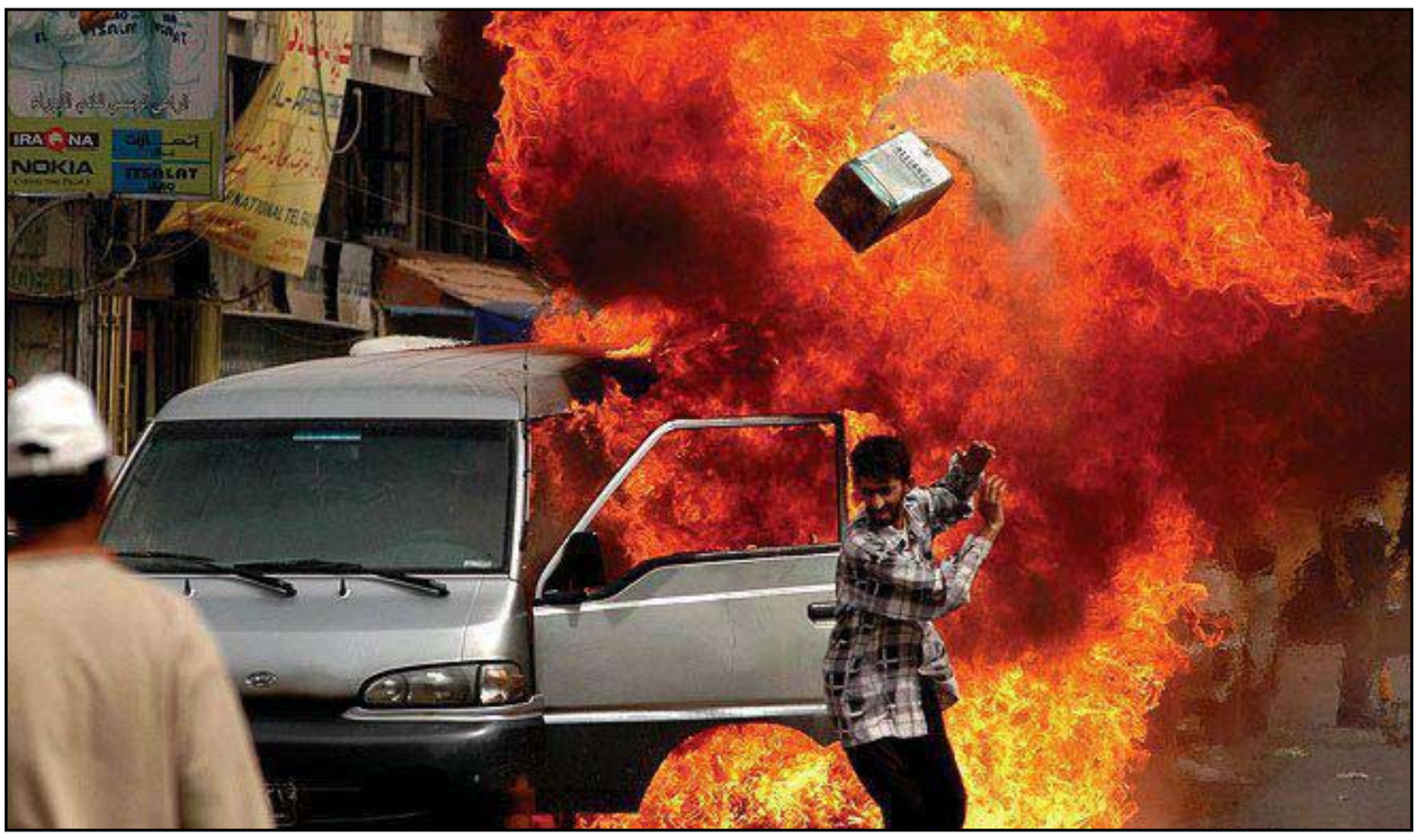

من هنا مرت الطائفة

قيس قاسم العجرش

هل تتصورون البعد الاختلالي السايكوباثي الذي نلمسه في تفاصيل الخطاب السياسي لحزب طائفي بامتياز،لكن متى؟

حين نراه بدهشة وقادته يتحدثون عن"الطائفية"كونها تهمة ووسيلة من وسائل السباب التي يرمون بها الآخرين؟

طائفية بعنوان(السُباب)لم تتعرض علانية ولا مرّة واحدة لاستحقاق القائد الطائفي في أن يخاطب جمهور الطائفة ويفهمهم كيف يمكن للطائفة أن تحميهم.

كيف يمكن للطائفة)الخاضعة للطائفية(أن تكون نظاماً اجتماعيا ينظّم بعدالة حقوق الأعضاء وواجباتهم؟ وأكثر من ذلك كيف يحمي حقوقهم بالطائفة؟

وهل تمكّن فعلاً "العمل الحزبي الطائفي" من تقديم العون للمواطنين؟ ، إذا استثنينا ما يذكره أهالي بعض الأحياء في بغداد حين "سهّلت"أحزاب طائفية عملية توزيع النفط والغاز على المنازل في وقت سلب فيه قادتهم الكبار مستقبل النفط والغاز كله.

إذن،أصبحت(الطائفية)مثل مفردات ومسميات الأعضاء التناسلية في لغة الشارع،ترد ضمن جملة الشتيمة فقط،وفقط حين يقرر القائد الطائفي أن يمسخ أنداده ويسميهم "طائفيون".... الاستثناء فقط يستحقه عدنان الدليمي حين وقف في اسطنبول وصاح بأعلى صوته "...نحن طائفيون.."، لأنه أدرك في تلك اللحظة أن لا منفذ أمامه سوى أن ينتقل إلى مرحلة أعلى من الطائفية الخطابية، أعداؤه فاقوه طائفيةً وهو الطائفي المتمرس.

في أحد أفلامه تعمد المخرج السينمائي الراحل صاحب حداد أن يمنح اسم(شريفة) للدور الذي لعبته إحدى الراقصات من الفنانات العراقيات، الفنانة كانت مشهورة بريادتها النوادي الليلية البغدادية الرخيصة من أوسع أبوابها، هي يومها رحّبت بلعب دور هذه الشخصية وهي تحمل هذا الاسم" شريفة "(الاسم الحاوي على كثير من التهكم والاستهزاء)لأنها بالأصل متماهية ومتصالحة مع نفسها(كمطربة ملاهي) فهي لم تجرؤ على أن تقدم دور أمّ فاضلة مثلا! ..يعني أنها كانت(شريفة) حقيقية في تعاملها مع ذائقة المشاهد كي تكون مقنعة على الأقل، راقصة تعرف حدودها.

وفي مطبوع أنيق فاخر يُجمل سيرة نائب رئيس الجمهورية الهارب طارق الهاشمي تسلمته من مكتبه شخصياً يذكر هذا السطر بوضوح أن " .....طارق أحمد بكرالهاشمي ولد لعائلة عربية سنّية في بغداد عام ..."وهذا نموذج واضح جداً لشخص يدرك أنه رئيس جمهورية الخطاب الطائفي السني في العراق،أو هكذا يتحرى أن يكون..وهو أيضا مثل عدنان الدليمي والفنانة(الشريفة)أعلاه كل يمثل نموذجاً متصالحاً مع الولادة الطائفية والاختيار بالاستمرار على الأميّة الطائفية مع أولوية يتشارك بها مع أنداده من الطائفة الأخرى وهي مقاومة الأضداد الداعية لمواطنة بلا طائفة.

ومع كل هذا نسمع من قائد لحزب الطائفة الكبير أنه يرمي أعداء اليوم وأصدقاء الأمس بتهمة"الطائفية".

الآن نحن بحاجة إلى جملة مفيدة ..تمثل سؤالاً أو جواباً..من قبيل :هل حزب الدعوة الاسلامية، مثالاً،هو حزب بلا هوية طائفية ؟...يعني بالعربي الفصيح: كم هو حجم اللا طائفيين في "الدعوة" ؟ أو كم يمثل المغايرون في طائفتهم للطائفة الشيعية التي يدعي الحزب تمثيل مصالحها سراً، كم يمثل هؤلاء في بنية الحزب؟

هل يمكن أن يؤكد الحزب،إن كان الآن يمثل حزباً سياسياً(طبيعياً) انه منفتح بالتساوي الحقيقي على جميع المدعوين للدعوة الإسلامية؟(من السنة والشيعة وغيرهم كثير).

هذا هو السؤال الذي يروغون عنه كل مرّة، إن كان الإسلام(السياسي والطائفي على الأقل) متمثلاً في العراق بطائفتين، فكم تحتوي دعوتية "الدعوة الإسلامية"على دعاة من السنة ومذاهبها المعروفة؟

على أن يعلم هؤلاء أنّ هذه"الطائفية" التي يشتغلون في أوساطها هي غير الوجود الطبيعي للطائفة عبر السكان الذين ولدوا في طائفة معينة ويعيشون في أجوائها..ولادة الصدفة الأولى الخالية من الاختيار مثلها مثل اللغة أو القومية كما هو لون الجلد والسُحنة.

يمكن ربما أن يجادل الدعوتيون،كمثال لحزب إسلامي ،بأنهم حزب عراقي (وهذه أيضاً صفة نسبية)لأن لا من كرد في تنظيماتهم وهم بالأصل غير معنيين بالعمل السياسي "الدعوتي"في الوسط الكردي العراقي.

لكن حل اللغز سيكون أهون حين نعترف ويعترف الدعاة"أعضاء حزب الدعوة الإسلامية"وغيرهم من العاملين في ظل الإسلام السياسي بهذه التسمية الواسعة الأخيرة ...نعم هو إسلام لغرض السياسة مثل قطعة المنتج التجاري (النموذج) على رفوف المتاجر التي يكتب عليها إنها للعرض فقط، أي من غير المطلوب منها أن تطابق مواصفات المنتج الأصيل بكل فقراتها.

إسلامية لأغراض التسويق والتخاطب.

يصلح هذا على كل خطابات الأحزاب الإسلامية في العراق من التي تتورط دائماً بنعت الآخرين بالطائفية.

الحزب السياسي الإسلامي في العراق ضم قاعدة من المؤمنين في العادة، المؤمنون بالعنوان الأعرض للإيمان بلا تفاصيل إلا أن العمل شيء والانتماء شيء يغايره، لذا كانت الأحزاب الإسلامية العراقية متصالحة مع أفكارها طالما أنها لم تخضع بعد لاختبار التنفيذ والتطبيق في مطلب الحكم وحواشيه.

وحين وجد هؤلاء أن الزيغ عن هذا الاستحقاق يكون بخلق عدو من مرويات سابقة مدفونة لم يتوانوا عن استحضار كل قديم للتلميع والتنشيط ليكون منتجاً جديداً ، الطائفية لا تموت بل إن هناك مياهاً تتسرب إلى جذورها فتسقيها وتحولها إلى شجرة بين حين وآخر.

جرب هؤلاء الخطاب الطائفي المبطن كي يعتمدوا على برنامج مكون من فقرتين، الأولى تخويف المواطن (أياً كانت طائفته) من خطر الطوائف الأخرى، وهو خطر حقيقي فقط بوجود هؤلاء المستثمرين.

ثاني فقرات البرنامج، إن الطائفية تغفر لصاحبها كل إساءة في واجبه، فتتعطل الخدمات والواجبات المنوطة وتنحرف الأهداف وتضيع الأموال الفرصة فقط لأن ابن الطائفة قد منح بمنصبه خيلاء للطائفيين المرتاحين والذين عادت كرامتهم المراقة بتولي ابن الطائفة.

هاتان الفقرتان عملتا في العراق إلى حد اللحظة التي حملت استحقاقات أكبر من الاستيعاب، فالعالم قطع أميالاً باتجاه حكومة الاحتياجات والتنظيم والخدمات فيما تاه العراق وسط مطحنة إقليمية ضيعت الفرصة الداخلية لنشوء دولة من هذا النوع أو أي نوع آخر مقارب،الدولة لم تنشأ بعد في العراق.

مازال الطائفيون يتحسسون الجيوب كمن فقد شيئاً علّهم يجدون جملة طائفية لم يحك بها بعد،أو يعثرون على زاوية تصلح لـ"عركة"طائفية جديدة وإن كانت هزلية ..لهذا مازلنا نسمع من يرمي الآخرين بالطائفية في خطاب الحواس المستمر إلى الآن ..مستمر رغم قدمه .. بنجاح معقول أيضاً.

قانون مثير للجدل

يعقوب يوسف جبر

قبل فترة من الزمن جرت عملية التصويت على فقرات قانون انتخاب مجالس المحافظات من قبل أعضاء مجلس النواب ، لكن هل كانت عملية التصويت موضوعية ، هل تتطابق بعض مضامين القانون مع معايير المصلحة العامة ؟ يبدو من خلال الطعون التي قدمتها لجنة الأقاليم النيابية إلى مجلس النواب أن القانون المذكور غير متكامل بسبب تضمنه بعض الفقرات غير الدستورية التي لا تنسجم مع الإطار العام للدستور ، منها أن الفقرة الخامسة نصت على أن تعتمد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تحديد عدد مقاعد الدائرة الانتخابية وتحديث سجل الناخبين على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط التي لا تملك بيانات دقيقة حديثة بل تعتمد على بيانات قديمة بسبب عدم إجراء التعداد العام للسكان في البلاد لذلك ستطلب لجنة الأقاليم من مجلس النواب سحب القانون من رئاسة الجمهورية وإعادة التصويت على الفقرة الخامسة بعد تعديلها بأن تعتمد مفوضية الانتخابات في هذا المجال على بيانات وزارة التجارة وليس التخطيط.

أما الفقرة الأخرى الخاطئة التي تضمنها القانون فهي تتعلق بطريقة احتساب الأصوات وكيفية توزيعها على المرشحين ، حيث تم اعتبار أصوات الباقي الأقوى من حصة الفائزين لعدم بلوغه القاسم الانتخابي ، وهذا غبن للباقي الأقوى وتفريط بأصوات بعض الناخبين ، لذلك اقترحت لجنة الأقاليم احتساب أصوات الباقي الأقوى له لكي يحظى بالعضوية أسوة ببقية الفائزين .

إن محاولة تمرير القانون المذكور بهذه الطريقة تثير علامة استفهام حول الهدف المرسوم ؛ الذي يتضمن الدفع باتجاه تمكين بعض المرشحين من الحصول على أعلى نسبة من الأصوات حتى يسهل عليهم بسط نفوذهم وضمان هيمنة أحزابهم على سلطة المجالس ، وهذا بحد ذاته تغييب وتهميش لإرادة بعض الناخبين .

إن التصويت بهذه الطريقة لصالح قانون انتخاب المجالس يعني مصادرة واضحة لحق أساسي من حقوق المواطنين الطامحين إلى نيل استحقاقاتهم الدستورية ؛ عبر إفساح المجال لتمثيل أكبر طيف منهم في إدارة المجالس ، أما اقتصار التمثيل على نخبة صغيرة مملوكة للأحزاب حصرياً ؛ فهو يعني احتكاراً للسلطة واستخفافاً بطموح المواطنين .

لماذا تستمر عملية غبن حقوق المواطنين ؟ من سيوقف هذه العملية الخاطئة ؟ المواطن يعاني ليس فقط سوء الخدمات وانخفاض الدخل المعيشي بل يعاني تهميشه دستوريا حتى بدأ يحس أنه معزول عن السلطة التشريعية التي ابتعدت كثيرا عنه ، فهو غير مؤثر في ما يدور في فضائها ، عدد من النواب يصوتون لبعض القوانين دون مراعاة لمصلحة المواطن وحقوقه ، فهل هو احتكار للسلطة التشريعية؟

ما أشبه السلطة النيابية بالسلطة الشكلية حينما تصوت لقوانين بعيدة عن استحقاقات المواطنين وطموحاتهم الدستورية ؟

لكن ما أشبه وأروع السلطة النيابية حينما تكون عين المواطن وجوهر إرادته.

قادة العراق والحسابات الدوليّة

علي حسين عبيد

هناك مزايا يتمتع بها العراق، تجعله محط أنظار القوى الكبرى وحساباتها، خاصة أنها تخطط وتعمل على مدار الساعة، لتحمي مصالحها القومية في شتى المجالات، من هذه المزايا، موقع العراق الذي يتوسط منطقة ساخنة ومهمة في العالم، بل تعد من أهم مصادر الطاقة عالميا، ناهيك عن الموقع الجيوبوليتيكي المهم للعراق، وإسهامه في تحقيق التوازن الدولي بين القوى المتصارعة، لحماية مصالحها.

في ظل هذه المزايا وتكالب الدول الكبرى والإقليمية على العراق، لابد أن تتمتع قيادته السياسية برؤية وطنية أصيلة ودقيقة، قادرة على تحقيق التوازن بين عموم القوى، لكي تبقي العراق في منأى من التمحور مع قوة ما ضد قوة أخرى، بمعنى أوضح مطلوب أن يبقى العراق مستقلا في سياسته، مع احتفاظه بأهميته وعلاقاته الإستراتيجية مع الدول الأخرى.

ومع الإقرار بصعوبة الوضع العراقي الراهن، إلا أن الرؤية الوطنية المتوازنة ليست عصية على التحقيق، وليست مستحيلة، خاصة إذا توافر لدى قيادته، الإيمان الحقيقي و (قوة الشخصية) التي تمكنها من فرض احترامها ورؤيتها الوطنية المستقلة على الآخرين، مع الإبقاء على توازن المصالح قائما، وقد يرى آخرون أن هذا الأمر لا يتعلق بشخصية سياسية عراقية دون غيرها، إنما الأمر يتعلق بسياسة عامة للدولة، وهو رأي نتفق معه تماما، ولكن حضور الشخصية القيادة وتأثيرها ورؤيتها له أبلغ الأثر في توجيه الرؤية السياسية الوطنية، وجعلها فاعلة وقادرة على توطيد مكانة البلد وحماية مصالحه.

ولنا في النماذج القيادية العربية والعالمية، أدلة قاطعة تثبت بما لا يقبل الشك، التأثير المزدوج للرؤية السياسية المستقلة، مضافا إليها قوة الشخصية القيادية للقائد السياسي ومعاونيه، التي تسهم بدورها في فرض المصلحة الوطنية، وتقدّمها على غيرها من المصالح الدولية أو الإقليمية، ليس بالمعنى العنصري الضيق الذي يتجاوز مصالح الآخرين، بل بمنطق القائد السياسي الحريص على وطنه وشعبه أولا وقبل أي شيء آخر.

بعد هذه المقدمة، تُرى أين هو موقع القائد السياسي العراقي مما يحدث على الأرض، هل هو مع شعبه ووطنه، وهل يمتلك الرؤية السياسية الوطنية المستقلة، القادرة على وضع حد لسيل الأطماع والمصالح الدولية، والإقليمية التي تهاجم العراق من كل حدب وصوب؟ حتى وصف كثيرون هذا البلد بـ (الكعكة) التي يتقاسمها الأغراب في ما بينهم، إلا أهلها، وهل فعلا هذا هو واقع حال العراق في ظل حالة التشرذم التي يعانيها؟

في الإجابة عن هذه التساؤلات، لابد من القول إن العراق يعاني هشاشة واضحة في إدارة أموره السياسية، خاصة أن تجربة قادته السياسيين لا تزال طرية، مقابل تمرس كبير للدول الكبرى والإقليمية على كيفية قضم مصالحها، من لحم ودم الشعب العراقي، ممثلا بخيراته وثرواته المادية والمعنوية، التي أصبحت محل نهب وسلب من لدن هذه القوى المختلفة، وهو نهب لا نظير له في التاريخ العراقي المنظور أو القديم، تدعم هذا الواقع المؤلم ظروف سياسية تبدو قاهرة، بل كأنها غير قابلة للمعالجة، بسبب ضغط الصراعات الدولية والإقليمية التي فُرضت على العراقيين، وهم الآن يخوضونها بالنيابة عن المتحاربين الكبار والصغار معا.

هذا الواقع الذي يتوزع على جانبين، أحدهما خفي، والآخر واضح وضوح الشمس، يتطلب تعاملا سياسيا وطنيا حاسما، من لدن قادة سياسيين مؤمنين بالشعب والوطن، ينطلقون في تعاملهم القوي مع الصعوبات الكبيرة التي يتعرض لها العراق، من قاعدتهم القوية التي يجب أن ترتكز على الشعب أولا، بمعنى إذا كان القائد السياسي مقنعا للشعب كله وحليفا له، فإنه قادر على فرض الرؤية السياسية الوطنية على الآخرين، والتعامل وفقا لها، مع الإقرار بأن المشهد السياسي العالمي قد لا يتيح للعراق أن يتعامل بحزم مع الحسابات الدولية والإقليمية، ولكن ليس هناك بديل للعراق من قادة سياسيين وطنيين، يفرضون رؤيتهم العراقية على غيرها، شريطة أن يستمدوا قوتهم من الشعب حصرا، قبل أي مصدر سواه.

جسر

ساهر كويتيّ عراقيّ

د. سعد بن طفلة العجمي×

قبل سنوات، جرى نقاش بين كويتيين وعراقيين في ندوة بالكويت حول التسمية المثلى لما جرى للكويت في الثاني من أغسطس/آب عام ١٩٩٠، وكان رأي العراقيين ومعهم بعض الكويتيين الحضور أن يسمى الغزو في ذلك العام المؤلم "بالغزو الصدامي" لأن في ذلك تبرئة للعراقيين من تلك الجريمة وربطها بعهد الصدامية البغيضة وحسب، وفي ذلك حصر للجريمة الشنعاء ومساهمة في رأب الصدع وبناء جسور الثقة. بينما انبرى فريق كويتي ومعهم قلة من العراقيين بضرورة تسمية الأمور بأسمائها، كنت مع هذا الفريق الذي يرى أن الأفضل تسمية ما جرى "بالغزو العراقي للكويت"، وكان رأيي أن المسألة لا تعني إدانة العراقيين أو الشعب العراقي ولكنها مسألة وطنية كويتية تتطلب أن تسجل الواقع كما جرى: صدام فرد، وجيشه ومن اجتاح الكويت من مخابرات وحرس جمهوري وجيش شعبي ولصوص قاربوا المليون أو أكثر، وبالتالي فالقول بأن شخصا اسمه صدام غزا الكويت وكفى، فيه بتر للحقيقة ومخادعة للأجيال التي لم تعايش الاحتلال والغزو من أبناء البلدين.

أسوق هذه القصة بمناسبة ما أثاره المسلسل الرمضاني "ساهر الليل: وطن النهار" الكثير من الجدل حوله، والجدل حول أي عمل إعلامي يعني أنه حظي بالمشاهدة والمتابعة، فأسوأ الأعمال الإعلامية هي تلك التي لا يتم التطرق لها بالنقد أو المديح، فذلك يعني أنها لم تحظ بالمتابعة المطلوبة فكانت طي النسيان.

المسلسل هو أول عمل درامي من نوعه يسجل قصة الاحتلال العراقي بحبكة درامية حرص على أن يكون أبطالها من عائلة نصفها كويتي والنصف الآخر عراقي، وفي هذا المزج للشخصيات رسالة واضحة لكل متابع منصف أن الجريمة دفع ثمنها الشعبان معا، وأن ما جرى للكويتيين من محنة كانت آثارها لا تقل معاناة على الشعب العراقي نفسه.

الشاهد أن العمل هذا يعد الأول من نوعه، وهو عمل كويتي بإنتاج شركة أم بي سي السعودية، وبالتالي فلم يكن توثيقا رسميا كويتيا لما جرى، ولو استثنينا مسرحية "سيف العرب"، فلا أعتقد أن أرشفة فنية قد تمت لتلك المرحلة السوداء في العلاقة بين الشعبين الجارين.

لم يكن الغزو العراقي للكويت حدثا بسيطا، فقد غزت دولة عربية جارة شقيقة لها ومسحتها من الخارطة السياسية مع ما رافق ذلك من قتل وتعذيب وتشريد وتنكيل، وما زالت تداعيات ذلك الغزو وارتداداته بائنة للعيان وأوضحها في شكل العلاقة الكويتية-العراقية، ومن حق الأجيال العراقية والكويتية أن تفهم الزلزال المدمر الذي جرى بطريقة موضوعية وعلمية من شأنها إزالة آثار العدوان بما يمهد لجسور الثقة والتعايش بينهما.

لا بأس من أن ينتقد بعض العراقيين العمل، ولا مانع من أن يعترض على حبكة العمل بعض الكويتيين أيضا، ولكن المهم هنا أن أعمالا فنية وثقافية مطلوبة لمعالجة تلك المحنة بصدق وموضوعية، بدلا من تركها نهبا للاتجار بها، أو تجاهلها ظنا أن التجاهل سوف يشبع فضول الأجيال القادمة من الشعبين، وبدلا من تسجيل ذلك الحدث بطريقتين مختلفتين تزيدان من التباعد وتعززان الفرقة.

لا بد من أكثر من جزء لمسلسل "ساهر" كويتي-عراقي مشترك، يكتب نصه فريقان فنيان مهتمان، يؤرشفان تلك المرحلة بموضوعية وبطريقة فنية جذابة مثلما كان مسلسل ساهر الليل: وطن النهار.

وكل عام وأنتم بخير

× أكاديمي وكاتب كويتي